

أثر التعدد اللغوي على التنمية اللغوية في ظل تكريس ازدواجية السياسية في الوطن العربي.

الباحثة يمينة زياغم

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

لا غنى للدول في ظل التحولات العولماتية و الاجتماعية و السياسية عن السعي لتحقيق أمنها اللغوي في تنمية مجتمعاتها و النهوض بها، فتحقيق الدول لأمن و وحدة اللغة العلمية والتعليمية و الاقتصادية والسياسية، ما هو إلا تحقيق لوحدة أمنها الإقليمي و أمنها الاقتصادي وأمنها الثقافي والفكري و أمنها السياسي...؛ و في ظل هذه المعادلة فإن الوضع اللغوي في الوطن العربي يشهد ازدواجية في لغة العلم والتعليم و الإدارة و الإعلام، و هذه الازدواجية ما هي إلا نتيجة ازدواجية السياسات و القرارات العربية، و هذا ما يشكل خطرا على الهوية اللغوية العربية، و يعيق التنمية في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: الازدواجية السياسية، الازدواجية اللغوية، التنمية اللغوية.

1- في ماهية المصطلح:

أ- التعدد اللغوي (الازدواجية اللغوية):

يقصد بالازدواجية اللغوية le bilinguisme "وجود لغتين مختلفتين عند فرد ما، أو جماعة ما، في آن واحد."¹ و هي بهذا المعنى تعني وجود نظامين لغويين مختلفين داخل مجتمع معين، كما أن الازدواجية اللغوية تعني "استعمال نظامين لغويين في آن واحد، للتعبير أو للشرح، و هو نوع من الانتقال من لغة لأخرى. و هذا موجود كظاهرة لغوية اتصالية في الشعوب التي خرجت من الاستعمار، و بقيت آثار لغة العدو باقية في التواصل اليومي، و الذي أصبح بشكل من الأشكال صورة عفوية للممارسات الكلامية العادية."² الازدواجية بهذا المعنى تعني "الانتقال اللغوي" حيث نجد هذه الظاهرة في الدول حديثة الاستقلال التي اكتسبت لغة أخرى، لغة المعمر المحتل إلى جانب اللغة الأم، حيث ينتقل الفرد من لغة إلى أخرى في حديثه مما يشكل مزيج لغوي متنافر، و هذا ما أصبح يشكل لغة التواصل اليومي لدى الدول حديثة الاستقلال. و بهذا يمكن الإشارة إلى أن الازدواجية اللغوية هي تواجد أو استعمال الفرد لنظامين لغويين مختلفين داخل المجتمع اللغوي الواحد.

ب- الازدواجية السياسية:

الازدواجية السياسية هي ازدواجية الإيديولوجيات و التوجهات و القرارات و القوانين السياسية، و ذلك باعتبار السياسة هي "علم الدولة من حيث أن الدولة هي السلطة المنظمة في الجماعة القومية و لكن أكثر الباحثين يرون أن السياسة هي علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية كافة."³ إن السياسة هي السلطة بمختلف غرفها و تنظيماتها و ما يصدر عنها من قرارات و تشريعات و قوانين التي لا تتجسد إلا بالممارسة؛ ومنه فالسلطة السياسية هي "التي تمارسها الهيئة الحاكمة في الدولة، والتي تبدو على أكثر ما يتقبله المنطق، مما ليس منه بد لتهيئة و تصريف أعمال الحكومات، في سبيل تحقيق غاياتها العليا."⁴ إن السلطة السياسية أو السلطة المنظمة ما هي إلا الممارسة الفعلية للهيئة الحاكمة في الدولة بمختلف غرفها و هيئاتها لتحقيق أهداف الدولة و تنظيمها، متخذة كل من السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية سبيلا في ذلك. أما السلطة التشريعية فهي التي "تسن و تشرع، و السلطة التنفيذية تنفذ هذه التشريعات، و السلطة القضائية تطبق هذه التشريعات، و تقرر مدى مطابقتها للدستور و القوانين المنظمة."⁵ تفعيل عمل كل من السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية و تحقيق ممارستها الفعلية و تمكينها من تأدية وظائفها بكل استقلالية، هو الذي يجنبنا من الوقوع فيما يسمى بـ "الازدواجية السياسية" التي تحدث نتيجة وجود تناقض ما بين السلطة التشريعية التي تعمل على سن القوانين و القرارات و التشريعات بغية تمريرها إلى السلطة التنفيذية للعمل على تنفيذ هذه القرارات و التشريعات، كما تعمل السلطة القضائية على الفصل في أي نزاع أو خروج السلطة التنفيذية عن تأدية وظيفتها الأساسية، و منه إن هذه الازدواجية السياسية تتكون بفعل وجود خلل و تناقض لدى السلطة السياسية بمختلف تصنيفاتها و هيئاتها.

1- العلاقة بين الازدواجية اللغوية و الازدواجية السياسية:

المتتبع لمجريات تبلور "الازدواجية اللغوية" و معطيات "الازدواجية السياسية"، يجد أن هناك علاقة وثيقة بين الازدواجية السياسية و تظهر هذه الظاهرة اللغوية؛ فإذا قلنا أن السلطة السياسية بمختلف غرفها و هيئاتها تعمل على حماية مقومات الدولة (اللغة، الدين، الثقافة،..) بسن القوانين و التشريعات و العمل على تنفيذها، فإن اللغة من بين أهم مقومات المجتمعات التي تسعى الدول لسن القرارات و القوانين للحفاظ على اللغة الأم واستمراريتها، بتعميم استعمالها، بعدها اللغة الأولى و حمايتها من أي دخيل لغوي قد يهدد وجودها و انتشارها، إلا في إطار نفعي محدد.

يتشكل التناقض السياسي أو الازدواجية السياسية من خلال سن القرارات و التشريعات اللغوية التي تؤكد وجود نظام لغوي معين -لغة واحدة أو أكثر- هو النظام الوحيد الذي يمثل السلطة و الحكومة بمختلف أجهزتها و الممثل الوحيد لكافة المجالات (التعليم، الإدارة و الإعلام)، إلا أن هذه التشريعات و القرارات إذا لم تنفذ على أرض الواقع أو وجود تشريعات أخرى تبطل مفعول الأولى، فإن اللغة الأم أو اللغة الأولى ستكون مهددة من قبل أنظمة لغوية أخرى تتسابق للنيل من شرعيتها و سيادتها، هذا ما يشكل لنا مظاهر "الازدواجية اللغوية" التي أخذت منحرف خطير، و لا سيما و نحن في عصر العولمة التي ساهمت في انتشار ما يعرف بـ "الهيمنة اللغوية".

هذا التقاطع الحاصل بين الازدواجية اللغوية و الازدواجية السياسية، قد تفاقمت تداعياته في مجتمعات العالم الثالث، و منها المجتمعات العربية التي تشهد ازدواجية لغوية على كافة الأصعدة و المجالات نتيجة وجود تناقض سياسي (ازدواجية سياسية) حاد في القرارات و على مستوى تنفيذها. تكمن المشكلة في الوطن العربي في طبيعة العلاقة

الموجودة بين اللغة و السياسة، "فمن ظن أن لغة شيء و السياسة شيء آخر فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ، و من توهم أن الخيارات السياسية تستقيم في معزل عن الخيار اللغوي فقد ظلم السياسة وظلم اللغة وظلم نفسه. الوجود اللغوي مرهون بالفعل السياسي كإرادة و كقرار و كإنجاز.⁶ إن استقامة الخيارات السياسية لا تكون إلا بتطابقها مع الخيار اللغوي، الخيار اللغوي الذي فرضه التاريخ و الثقافة و الأعراف هو الذي يحدد الخيارات السياسية، و لا بد أن يكون هناك أيضا تطابق بين القرار السياسي و الفعل السياسي الذي يحتاج إلى إرادة سياسية تجعل من السلطة اللغوية مرجعا في تحديد الخيارات السياسية التي تقوم عليها السياسة اللغوية.

و منه لا بد من وحدوية الخيارات و القرارات السياسية و استمرارية هذا التوجه الحدودي السياسي عند التنفيذ، حتى تتمكن من عدم تمكين انتشار الازدواجية اللغوية و السماح للغات الدخيلة أخذ نوع من الشرعية على حساب اللغة الوطنية الأولى، "إن تدهور وضع اللغة ناتج عن تدهور البيئة التي تنبؤ اللغة فيها. و معلوم أن البيئة الملائمة للتدهور بيئة متعددة اللغات (Multilingual)، و تصبح ملوثة عندما تغطي فيها لغة أجنبية دخيلة على اللغة المحلية المبوأة عبر الثقافة و المعرفة والسلوكيات اللغوية المحلية."⁷ تدهور البيئة التي تنبؤ اللغة فيها ما هو إلا تدهور للبيئة السياسية التي تنتج عن تضارب قراراتها و غموض سياستها إلى فتح المجال للازدواجية اللغوية، التي شوهدت البيئة اللغوية و لوئتها برطانات أثقلت اللسان القومي، و كانت عبئا ثقيلا على المجال المعرفي والعلمي و الاقتصادي، لاعتماد نظامين لغويين مختلفين في الحياة الاجتماعية و العلمية ومختلف المجالات.

الدعوة إلى الحفاظ على اللغة الأم لا يعني الانغلاق على لغات العالم و عدم الاستفادة والإفادة منها، بل لا بد من العمل بمبدأ "جلب المصالح و درء المفاسد"، وذلك بعد "التعدد اللغوي مسلك حضاري من مسالك الانفتاح الثقافي على الثقافات الأجنبية شرط أن يكون في خدمة اللغة الوطنية، و لا يسلك مسلكا إيديولوجيا سياسيا، الهدف منه تقسيم المجتمع و تفكيكه، و أن نصل بهذا التعدد إلى أقصى أشكال التوحيد و التماسك بين أفراد الأمة دون تفريط في الخصوصيات الثقافية لكل طائفة."⁸ لا بد من الاستثمار في اللغات الأجنبية، بما يعود على اللغة الوطنية بالبرح العلمي والعربي و الاقتصادي على ضوء التنمية اللغوية، بعيدا عن الإيديولوجيات و الصراعات السياسية التي تستثمر في قضية التعدد اللغوي لتحقيق مصالحها على حساب وحدة المجتمع اللغوي.

نجد المنطقة العربية و بالرغم من أنها تعرف وحدة لغوية جغرافية و قومية إلا أنها تعرف تشتتا سياسيا، فقد "أدرك الباحث اللغوي (Fellman Jack) (1973:246) العلاقة بين لغات الدول العربية و السياسات السلطوية لتلك الدول، فيعترف بأن العرب لا يرفضون اللغة العربية فحسب، بل ينظرون إليها كنتاج للإمبريالية."⁹ هذا ما تعكسه السياسات العربية التي تُغفل دور العربية، و تتكاسل عن تطبيق مختلف التشريعات اللغوية و العمل على تعميم استعمال اللغة العربية كلغة علم و تعليم و لغة الإدارة و الاقتصاد و الإعلام؛ في حين نجد أنها لا تتوان عن دعم اللغات الأجنبية و الدفاع عنها و تعزيز مكانتها و تكريس استعمالها لتحل محل اللغة العربية دون مراعاة التشريع اللغوي الذي ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية.

ما يفسر معاداة السلطات العربية للغة العربية هو إبقاء السلطة الحاكمة على مصالحها، فإبقاء و تعزيز مكانة اللغات الأجنبية، هو إبقاء لمصالحها التي ترتبط بمصالح السلطة الحاكمة. و "الأوجع أن أصحاب القرار يتبنون حول المسألة اللغوية خطابا يستوفي كل أشراف الوعي الحضاري، ثم يأتون سلوكا يحسم الفجوة المفترقة بين الذي يفعلونه و الذي قالوه."¹⁰ هذا ما تمارسه السلطة السياسية العربية التي تتغنى في مختلف المناسبات و أمام المنظمات بلغة القرآن و تكريس خدمتها، و على سن مختلف التشريعات و القوانين اللغوية التي تمجد العربية و تمنحها سلطة لا تعلق عليها أي لغة أخرى، في حين نجد على أرض الواقع حقيقة مغايرة و منافية للصورة الحقيقية للغة العربية التي تعرف تهميشا على مختلف الأصعدة.

الازدواجية السياسية أو التناقض السياسي ليس وليد الصدفة، فقد "تبدو عمليات نشر الانجليزية والقرارات المتعلقة بها بريفة، بنت الصدفة و لا تحوي شيئا من الأذى، بعد حرب الخليج، على سبيل المثال، قررت دولة الكويت تدريس اللغة الانجليزية في مدارسها في الصف الأول الابتدائي بدلا من الصف الخامس، وتبعت دول خليجية أخرى مثل هذا القرار و ما هي إلا أعوام حتى أخذت دول عربية أخرى كالأردن مثالا بتطبيق ذلك، و قد مررت هذه القرارات و كأنها بريفة كل البراءة."¹¹ مثل هذه القرارات التي تضفي ميز لغوي على اللغات الأجنبية و تدعم انتشارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بوضع القرارات و القوانين التي تدعم انتشار اللغات الأجنبية في مدارسنا و جامعاتنا و اقتصاداتنا...؛ أو بالتغاضي عن تطبيق التشريع اللغوي الذي يقر عدم السماح لأي لغة أجنبية بالتعدي على حقوق اللغة الوطنية، هذا ما يمكن أن نعبر عنه بمصطلح "التسامح اللغوي" الذي جعل التشريع اللغوي بلا معنى مما سمح من انتشار اللغات الأجنبية.

خير مثال على ذلك تجارب الأمم، حيث "يحفظ لنا التاريخ عشرات الأمثلة و النماذج لتدخل الایدولوجيا في الشأن اللغوي، و توجيه السياسات اللغوية، خصوصا في إطار الدول الأمم الحديثة التي تبنت الأحادية اللغوية سبيلا إلى البناء و الوحدة و التماسك الاجتماعي."¹² كان لتبني العالم للأحادية اللغوية تأثير على النسيج اللغوي للمجتمعات؛ فكانت هذه المجتمعات أمام تحد صعب إما أن تملك زمام الأحادية اللغوية فتصبح قطب لغوي، تُبنى عليه اقتصادات العالم القائمة على المعرفة التي تتحكم بموازن القوى، أو تكون مجتمعات خاضعة لهيمنة لغوية قائمة على التبعية اللغوية لا يمكنها التحرر من هذه التبعية لارتباطها بلغة العولمة.

نجد المجتمع العربي أمام هذه التحديات المعاصرة و على الرغم من امتلاكه لغة ضاربة في أعماق التاريخ، و لها من الميز ما يجعلها لغة العصر و امتدادها الجغرافي الواسع من المحيط إلى المحيط، إلا أنها لم تتمكن الأمة العربية من جعل لغتها قطبا لغويا لمجابهة الأحادية اللغوية والتصدي للهيمنة اللغوية، هذا راجع إلى فشل السياسات اللغوية التي تتخذ هذه الأخرى طابع الازدواجية؛ لا بد من "اتباع سياسة لغوية واضحة و صارمة على كل المستويات و الصعد الرسمية و الشعبية. و هنا تقع مسؤولية كبرى على قرار الدولة الرسمي التوجيهي لتنمية لغوية ثقافية مستدامة و شاملة، واستثمار كل الوسائل المتاحة لذلك، فالإصلاح و التطوير لا يقع في اتجاه دون اتجاه."¹³ على السياسات العربية وضع سياسة لغوية واضحة المعالم تنطلق من معطيات المجتمع العربي، مركزة على قرار سياسي حاسم، ثم رسم سياسة لغوية مرتبطة بوضع تخطيط لغوي "يقوم على أسس علمية إجرائية تسمح بتسيير التنوع اللغوي و حل مشكلاته، انطلاقا من مبادئ توافقية مبنية على مسح ميداني للواقع اللغوي."¹⁴ و من ثم تنفيذ القرار السياسي و تجسيده، و

تقييم العملية، و مدى نجاعتها في تسيير التنوع اللغوي و التقليل من طغيان الازدواجية اللغوية و النهوض باللغة العربية، و لا بد أن تتكاثف الجهود السياسية والمجتمع المدني و النخبة لإنجاح العملية و السير بقرار سياسي وحدوي لدعم الوحدة اللغوية.

هذا ما تحتاج إليه الأمة العربية لإعادة الثقة لأنبائها في لغتهم القومية و النهوض بها؛ "فلن يتم أي إصلاح في حال غياب سلطة لها نفوذ على المجموعة القومية، أي في حال لا يكون فيها القرار الوحدوي قد تم و لم يبق في شأنه أي تردد، أما السلطات الخاضعة لمنطق الإقليمية، فإنها لن تجرؤ على تبني الإصلاح لأنها تعتمد الازدواجية السياسية، فتحافظ على لسان محط لتكسب قدرا من الشرعية، و تفتح المجال لنشر لسان أجنبي لتحقق قدرا من التحديث، و تترك الحرية للهجات لتضمن قدرا من الاستقرار الداخلي".¹⁵ لن يتحقق القرار الوحدوي إلا ببناء سلطة قومية على امتداد المنطقة العربية حتى يأخذ القرار بعد قومي أكبر و أقوى من السلطة الإقليمية ذاتها، و التي في غيابها تتبنى مختلف الأقطار العربية ازدواجية سياسية تكرر مبدأ الازدواجية اللغوية، ازدواجية بين الشرعية الدولية و المصالح السياسية، متخذة من التعدد اللغوي غطاء للعملية.

الحفاظ على اللغة العربية بعدها مرسوم تشريعي يحفظ للسلطة سيادتها، و اللغات الأجنبية واقعا يحيا على ضوء اللا قانون و التسامح اللغوي لضمان مصالحها، و إعطاء باقي اللغات الوطنية و للهجات نوعا من الشرعية لكسب السند الجماهيري؛ ما هو إلا واقع يعبر عن انفصام سياسي له انعكاس سلبي على المجتمع اللغوي العربي، الذي أصاب الهوية العربية الفردية و الجماعية بانفصام حاد يكاد يطمس معالم الهوية العربية.

2- التعدد اللغوي و أثره على التنمية اللغوية في الوطن العربي:

يحتاج تحقيق الأمن اللغوي إلى مجموعة من الوسائل و الإجراءات التي تختلف من مجتمع إلى آخر على حسب المعطيات اللغوية و البيئة المحيطة التي غالبا ما تنطلق من وضع سياسة لغوية تشمل أهداف لغوية محددة، متخذة في ذلك التخطيط اللغوي الذي يشمل ثلاث مراحل أساسية: اتخاذ القرار السياسي، رسم السياسة اللغوية، تنفيذ القرار السياسي؛ و تشمل أيضا الهيئات اللغوية من مجامع و مجالس لغوية و المجتمع المدني و الخبراء لتقرير المصير اللغوي و بناء حصن يحفظ للغة أمنها و سلطتها و استمراريتها. أصبح "تحصن اللغة لصد الاختراقات (Trensgression) الخارجية، حاجة حضارية ومصرية، والعمل على إثبات قدرة اللغة على التصدي لكافة أشكال التحديات العلمية و البرامج والاستراتيجيات التي تريد النيل منها و الحد من استلاب أهم ناظم لحلقات سيرورة التاريخ المجتمعي الممثل باللغة الخاضعة لإرادة وشخصية "الهوية"، و كرامة و معتقد و ثقافة الأمة و منجزاتها".¹⁶ سارعت الدول لتحسين لغاتها بتطويرها والعمل على إثباتها في كافة المجالات بنشر استعمالها، و لا سيما مع العولمة التي فرضت القطبية اللغوية، فدخلت لغات العالم في صراع لغوي لا بقاء فيه إلا للأقوى، تزودت الدول لخوض غمار هذه المعارك بكل الطاقات المادية و المعنوية و البشرية، و الأهم في ذلك اتخاذ قرارات حاسمة نحو تمكين لغاتها ضمن سياسة واضحة.

يقودنا البحث في أسباب هذه الازدواجية اللغوية و في طغيان الهيمنة اللغوية على البلاد العربية إلى الحديث عن مخلفات الاستعمار الذي ضرب البلاد العربية محاولا القضاء على أهم معالمها، "عندما سيطر الاستعمار على تركة الرجل المريض، و أمسك بتلابيب البلاد العربية رأى أن اللغة أهم دعائم الوحدة العربية باعتبارها لغة الدين و التاريخ المشترك و التراث العريق و طريقة التعبير عن الآلام و الآمال المشتركة، فأراد القضاء عليها و إحلال اللغة الأجنبية محلها".¹⁷ كل ما عاشته البلاد العربية إبان الاستعمار الحديث من محاولات طمس هويتها بإقصاء اللغة العربية وإحلال اللغة الأجنبية محلها، من أهم الأسباب التي ساهمت في امتداد بقاء اللغات الأجنبية و استفحال ظاهرة الازدواجية اللغوية.

لا سيما مع توهم فئة غير قليلة ممن غرر بهم، أنه يجب التغي بهذه التركة اللغوية الاستعمارية و يجب الإبقاء عليها، باعتبارها أحد معالم التطور و التقدم، و أن اللغة العربية هي لغة متخلفة؛ هنا يبرز دور "الوعي الغربي الذي حاول جاهدا جسر الهوة لإمكان حرق إهاب الشرق المؤسّطر و إفراغ شعوبها من محتواها اللغوي، وسعى بحماية لإلغاء سيادة اللغة المتفوقة على لغاتها بحجة أنها لغات متأخرة متخلفة".¹⁸ هذا ما سعت لغرسه في نفوس أبناء الأمة العربية، من أن اللغة العربية غير قادرة على استيعاب لغة العلم و التكنولوجيا و لا تصلح لمواكبة العصر، هذا ما هو إلا وهم ألقى الغرب على ألسنة العديد منا، و إنما القصور يكمن في عدم المقدرة على اتخاذ قرار سياسي حاسم يعيد للغة العربية أمجادها و هيبتها و يمكنها من تأدية وظائفها، فاللغة العربية صالحة لكل زمان و مكان و هذا ما أثبتته التجارب منذ قرون.

مما نتج عن هذه الازدواجية أيضا هجين لغوي استشرى على ألسنة كافة أطراف الأمة، "فاللغة الهجينة هي تلك الألفاظ المستغربة و التي توحى بوضع لغوي لدى جيل بأكمله، و هو واقع مر يؤسس لدلالات خطيرة على المجتمع؛ حيث ينذر بضياغ الهوية و التميز، و التنكر للذات الحضارية".¹⁹ دخول كلام هجين لا هو بالعربي و لا هو بالأعجمي و اختلاطه باللهجات و العاميات، و حتى الفصحى منه على ألسنة أبناء الأمة، لا هو بالأمر الخطير الذي يهدد أمن اللغة العربية و يشوه وجودها، و يفقد الفرد العربي هويته و انتماءه، و هو واقع ينذر بخطر غياب الأمن اللغوي (الألمن اللغوي).

هذا ما يؤكد الواقع، "فبالعودة إلى التقارير الصادرة في الخمس سنوات الأخيرة تكاد تجمع على أن اللغة العربية في أزمة، و تواجه تحديات حقيقية تتعلق بتعليمها و اكتسابها و استخدامها، و الإبداع و النقد بواسطتها، كما أنها تواجه مشكلات تتعلق بمعالجتها آليا في تقانات المعلومة الحديثة".²⁰ هذا ما يحمل أهم تحديات الأمن اللغوي المتعلقة بأمن لغة التعليم بمختلف أطواره، بوجود ازدواجية لغوية طاغية في المجال التعليمي، حيث نجد اللغة العربية في الأطوار الثلاثة الأولى من التعليم ثم يصطدم المتعلم بلغة أخرى أجنبية في التعليم العالي و في سوق العمل.

كان على السياسات العربية تدارك الأمر باتخاذ قرار سياسي وحدوي، يجعل من العربية اللغة الوحيدة للتعليم في كافة المستويات مع الاستفادة من اللغات الأجنبية في إطار لغة أجنبية؛ فقد أكدت الدراسات أنه لا يمكن التفكير و الإبداع بلغة غير اللغة الأم. و هنا يظهر التناقض السياسي أو الازدواجية السياسية في إفراغ جيل بأكمله من هويته و أصالته و إضعاف قدراته في تنمية المجتمع و النهوض به، فيصاب الفرد بانفصام لغوي فلا يستطيع الإبداع بلغته و يستحيل أن يبذل بلغة لا تمثل فكره و أحاسيسه و ثقافته و أصالته.

يعد عدم إخضاع ازدواجية اللغوية للتشريع اللغوي من أهم مهددات الأمن اللغوي، و يكفي العلم بأن الأبحاث و الدراسات التي كانت حول ظهور الأمن اللغوي انطلقت من ظاهرة الازدواجية اللغوية، هذا ما نجده "ضمن هوية الأطراف" في فرنسا و بلجيكا و إسبانيا، و الصراع الفرنكو- الانجلو في كندا بالخصوص... و بحوث وليام لا بوف William Labov و تخصص في ثقافة أمريكا الشمالية، كان له الفضل في استعمال "الأمن اللغوي" إلى جانب نيكول كيني.²¹ هكذا، كانت بداية الدراسات حول الأمن اللغوي انطلاقاً من إدراك مدى خطورة الازدواجية اللغوية على وحدة المجتمع و استقراره و تنميته و أمنه الثقافي و الفكري و الإقليمي.

إننا نفتقد إلى حق المواطنة اللغوية؛ "لا يحصل الأمن في ظل الاعتداء على اللسان الوطني فهو من الحقوق التي حفظها الشرع و حقوق الإنسان المعاصر، و كل اعتداء على الحق اللغوي هو اعتداء على البشر و الناطقة، كما أن كل اعتداء تقابله الفوضى، و لا يأتي الأمان تحت وطأة القهر و سلب الحقوق، و بخاصة الحق اللساني الذي يعطي الشخص القوة و المواطنة."²² إن الحق اللغوي في الوطن العربي تحفظه الدساتير العربية و لا يمكن إنكار ذلك، إلا أن هذه الحقوق اللغوية تحتاج إلى الممارسة و لا يكون ذلك إلا بتفعيلها ضمن الوظائف المنوط بها، و دون الاعتداء عليها بشكل مباشر بتغييبها أو غير مباشر (التسامح اللغوي)؛ إن ما ينتج عن هذه الفوضى من اعتداءات تسمح لانتشار الازدواجية اللغوية و تمنحها بعض الحقوق التي تمكنها من اكتساب نوع من السلطة في ظل تغييب السلطة اللغوية للغة العربية.

من هنا "أعتقد أن المسألة اللغوية عندنا تكون معالجتها الناجحة في إطار تطبيق مفهوم التعددية المندمجة؛ أي الاندماج المؤسساتي الحامي لممارسة الحقوق اللغوية و الثقافية للمجتمع، لا يطرح فيها الخيار اللغوي الأجنبي، و لا تكون لغة من اللغات محل تفاضل، بل التوظيف هو الذي يصنع التصنيف بصورة عفوية."²³ هذا لا يكون إلا بتحديد وظيفة كل لغة بخلق انسجام لغوي بدل صراع لغوي، يمكن من ممارسة الحقوق اللغوية للغة الرسمية و اللغة الوطنية بتقنين ترتيب السلم اللغوي، هذا ما يضمن المواطنة اللغوية بعيداً عن التدخل اللغوي الأجنبي.

يمكن القول، أن الازدواجية السياسية المنتهجة حيال القضايا اللغوية و التنوع اللغوي هي التي أفقدت السلم اللغوي توازنه مما أدى إلى فقدان العربية لأمنها اللغوي، من هنا "نرى التلازم قائماً بين القرار السياسي والأمن اللغوي... لأن العقدة و المشكلة التي تعاني منها العربية تكمن في النية العلمية و العملية لدى النخبة، وفي الفعل و الإرادة السياسية لدى المسؤولين لحل المسألة اللغوية."²⁴ هذا التلازم يكون بضرورة وجود تطابق بين اتخاذ القرار السياسي و بين تنفيذه على أرض الواقع، و إلا ما فائدة سن كل هذه القوانين و القرارات مجرد ملئ الفراغات في الدساتير العربية، فلا بد من وجود إرادة سياسية فاعلة و نية حقيقية بوضع تخطيط لغوي ضمن سياسة لغوية واضحة، و إشراك أهل الاختصاص من خبراء و نخبة الأمة و كذا المجتمع المدني دون إغفال الهيئات اللغوية (الجامع اللغوية) و هيئات البحث العلمي (المخابر الجامعية).

3- مظهرات هذه العلاقة (الازدواجية اللغوية و الازدواجية السياسية) في تنمية المجتمع العربي:

يظهر جلياً دور الازدواجية السياسية في تفاقم انعكاسات الازدواجية اللغوية التي تشكل حاجزاً في التنمية اللغوية و النهوض باللغة العربية التي أصبحت عنصراً أساسياً في تنمية المجتمعات و التقدم بها، لا سيما ونحن نعيش في عالم تحدد موازينه اقتصادات العالم التي أصبحت قائمة على الاقتصاد المعرفي الذي تشكل فيه اللغة العنصر الأساسي، و هذا ما تسعى إليه دول العالم بجعل لغاتها قطبا صالحا للاستثمار؛ في حين تخلفت سياساتنا عن تدرك ذلك، "ففي غياب لغة رسمية قوية، يصبح الميز اللغوي لصالح اللغة الأجنبية أمراً لا مفر منه، مصحوباً بميز اقتصادي."²⁵ تغييب اللغة العربية عن تأدية وظيفتها، و عدم العمل على تنميتها و تطويرها بما يسمح من إشراكها في التنمية الاجتماعية بصفة عامة بما فيها الجانب الاقتصادي و الإنتاجي؛ هذا الأمر يفرض علينا الخضوع و التبعية للغات الأجنبية و هذا ما يكرس التبعية الثقافية و الاقتصادية و السياسية والاجتماعية. و هذا ما يعيشه الوطن العربي الذي غرق في كافة أشكال التبعية.

كان يكفي "أن يترك المسؤولين الأمور تجري على حالها، و يميلوا، لسبب اقتصادي إلى ربح الوقت و التقليل من النفقات فيستبدلوا باللسان القومي لساناً أجنبياً، فليس هناك قرار تعريب جدي، و لا قرار مضاد، و بما أن إهمال الأمور يعني في الحقيقة استمرار التخلف و التبعية و الأمية."²⁶ إن إبقاء اللغات الأجنبية ممثلاً اقتصادياً بامتياز بحجة ادخار المال و الجهد و الوقت؛ إن حقيقة هذا التوجه و إن كان يبدو ظاهرياً توجه مريح إلا أن الحقيقة هو توجه للخمول و إقصاء الذات، فبدل بذل بعض الجهد باستغلال الطاقة البشرية و تسخير ميزانية معتبرة - كما اتجهت في ذلك الدول الغربية التي سخرت ميزانية ضخمة للنهوض بلغاتها- لتمكين اللغة العربية لتصبح لغة الاقتصاد و المال يعود بربح معنوي و مادي على المدى الطويل.

قوة اللغة تعكس قوة السلطة التي تتمتع بها الدولة التي تمكنها من دفع مجتمعاتها نحو التنمية؛ "فلا يمكن أن تقوم دولة عربية دون لغة عربية، فلم تقم التنمية البشرية في مجتمعات متقدمة بلغات أجنبية، و يشهد على ذلك الواقع في كوريا، اليابان، هنغاريا، المجر، جورجيا، ماليزيا... و قد يحسب البعض أنه يمكن أن تحصل التنمية الاقتصادية باللغة الأجنبية."²⁷ العديد من تجارب دول العالم تقرر أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تحصل بغير اللغة الأم، فكان اتخاذ هذه الدول لقرارات حاسمة في الشأن اللغوي هو تحديد لمصير أمة بأكملها؛ هذا الوعي اللغوي الذي حال دون تدخل اللغات الأجنبية هو الذي جنب هذه الدول مخاطر الهيمنة اللغوية و التبعية.

بعكس الدول العربية التي لو تمكنت من اتخاذ قرار لغوي حاسم إبان استقلالها كان بالتأكيد سيجنبها هذه التبعية اللغوية و الثقافية (و أخص بالذكر دول المغرب العربي)، و الأمر من ذلك حتى الدول التي كانت في الماضي القريب تعتر بلغتها العربية و تولي لها سلطة تامة نابعة من حب أبنائها للغة العربية، أصبحت اليوم تشهد تراجعاً مخيفاً نابع من تراجع الاعتزاز بها في نفوس أبنائها؛ هذا ما يعيشه المجتمع الخليجي (دول الخليج العربي) الذي و إن حطت بك الرحال أراضيها فإنك ستظن لوهلة أنك ببلد غير عربي، فطغيان اللغة الانجليزية على المجتمع بشكل يندب بخطر الأمن لغوي؛ برغم مظهرات التنمية التي تتمتع بها هذه المجتمعات من نسيج عمراني و حضاري، إلا أنه نسج بلغة غير اللغة الأم و التنمية لا تكون إلا بالإنتاج و الإبداع باللغة الأم لبناء نهضة عربية و تنمية نابعة من حب الفرد العربي لخدمته بلده، عاكسة لهويته و أصالته العربية.

يرتبط استمرار طغيان و هيمنة اللغات الأجنبية في الوطن العربي "عادة بمستوى منخفض من التنمية الاقتصادية، و بشكل خاص في البلاد التي تفتقر للغة مشتركة مسيطرة لا تكون معرفتها مقصورة على صفوف قليلة فحسب، بل تكون مستخدمة بوصفها الأداة الأكثر أهمية لتنظيم العلاقات السياسية التجارية."²⁸ إن التنمية الاقتصادية لها

علاقة مباشرة باعتماد تنمية لغة مشتركة تنظم كافة العلاقات داخل المجتمع، هذا ما يجب أن تكون عليه اللغة العربية يجعلها لغة التعليم الوحيدة و لغة العلم و الإدارة و الإعلام و العمل على تعميم استعمالها و نشرها، لا يكون هذا إلا بتبني قرار التعريب، تعريب العلوم و التعليم العالي الذي شهدت العديد من التجارب العربية نجاحا العربية في تحصيل العلوم و امتلاك لغة العلم و الإنتاج نحو تنمية شاملة.

خاتمة:

فرضت الترسبات التي شكلتها ازدواجية السياسية في تكريس الازدواجية اللغوية على المجتمع العربي ازدواجية في الهوية اللغوية و المجتمعية الذي أثر سلبا على تنمية المجتمع و النهوض به، و عليه يجب على السلطة السياسية إدراك و تدارك أهمية الحفاظ على أمن اللغة العربية و التصدي لكل ما يهدد أمنها و استقرارها واستمراريتها، بإزالة اللغات الأجنبية إلى مقامها المناسب في إطار الاستفادة منها لا غير، كما يستلزم الأمر وجود نية حقيقية لدى السلطة السياسية و إرادة سياسية لتفعيل القرارات المتخذة، و التي يجب أن تكون ضمن سياسة لغوية واضحة بعيدا عن التناقضات السياسية للوصول إلى تحقيق الأمن اللغوي الذي أصبح مفتاح الأمن السياسي و الأمن القومي و الأمن الاقتصادي و الأمن الثقافي و الفكري، و بتحقيق هذه العناصر تكون الانطلاقة الفعلية لتنمية شاملة.

¹ Jean dubois : Dictionnaire de linguistique, p 65. أنظر،

² صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011، ص 222.

³ مورييس دوقرجيه، مدخل إلى علم السياسة، تر: جمال الأتاسي، سامي الدروبي، دار دمشق، ص 07.

⁴ هظال أحمد رشيد، إحسان أحمد رشيد، سولين حاجي، دراسات موجزة عن مفهوم الدولة و أنواعها و أنواع السلطات العامة، زنا- دهوك، 2006، ص 19.

⁵ المرجع نفسه، ص 24.

⁶ عبد السلام المسدي، الهوية العربية و الأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، يوليو 2014، ص 199.

⁷ عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة و البيئة، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دط، 2003، ص 25.

⁸ كهينة بناي، خطر ضعف تواجد اللغة العربية في المعلوماتية، العربية في خطر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص 70.

⁹ Fellman, jack (1973) language and national identity: the case of the Middle East Anthropological linguistics, 15, pp. 244- 249. أنظر

¹⁰ عبد السلام المسدي، الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص 259.

¹¹ محمد راجي الزعول، دراسات في اللسانيات العربية الاجتماعية، ص 186.

¹² أحمد عزوز، محمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغربي، بين شرعية المطلب و مخاوف التوظيف السياسي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 52.

¹³ حسين جمعة، وعي اللغة العربية و تمكينها حاضرا و مستقبلا، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطوير، مركز للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008، ص 131.

¹⁴ أحمد عزوز محمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغربي، ص 67.

¹⁵ أحمد محمد المعتوق، التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها و التعليم بما في دول الخليج العربي: المملكة العربية السعودية نموذجا، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1986، ص 360.

¹⁶ منير الحافظ، الوعي اللغوي (الجمالي في فلسفة الكلام)، دار الفرق، الطبعة الأولى، 2005، ص 171.

¹⁷ فهد خليل زايد، العربية بين التعريب و التهويد، دار يافا، دار مكين، عمان، دط، 2006، ص 48.

¹⁸ منير الحافظ، الوعي اللغوي، ص 169.

¹⁹ صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، ص 225.

²⁰ بومدين بوزيد، الأمن اللغوي و الاستقرار الاجتماعي، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 1 مارس 2013، ص 23.

²¹ المرجع نفسه، ص 35.

²² صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، ص 23.

²³ صالح بلعيد، في النهوض باللغة العربية، دار هومة الجزائر، دط، 2008، ص 79.

²⁴ صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، ص 45.

²⁵ عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة و البيئة، ص 80.

²⁶ أحمد محمد المعتوق، التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها و التعليم بما في دول الخليج العربي: المملكة العربية السعودية نموذجا، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، ص

351.

²⁷ صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، ص 33.

²⁸ فلوريان كولماس، اللغة و الاقتصاد، تر: أحمد عوض، علم المعرفة، الكويت، دط، نوفمبر 2000، ص 35.